MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

Middle East Journal of Legal and Jurisprudence Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN 2710-2211 (Print)
ISSN 2788-4694 (Online)

مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية

الافلاس في النظام السعودي

حمزة عبد المغني عبد الله حميدان

الملخص:

يستكشف البحث ظاهرة الإفلاس، مبينًا تعريفاته وأسسه التاريخية، ويبحث في أنواعه المختلفة وأسبابه المتنوعة، ويتناول الإجراءات القانونية للتعامل مع الإفلاس والبدائل مثل التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة، ويهدف البحث لتوضيح الآثار الاجتماعية والاقتصادية للإفلاس ويقدم فهمًا عميقًا لكيفية مواجهته، ويستكشف البحث الإفلاس وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الاستراتيجيات للتعامل معه، ويتطرق لتاريخ الإفلاس، أنواعه، وأسبابه المختلفة، ويناقش إجراءاته القانونية وبدائل كالتسوية الوقائية وإعادة الهيكلة، ويُسلط الضوء على الآثار العميقة للإفلاس على الأفراد والشركات، ويبحث في تدابير الحماية الاجتماعية للمتأثرين به. يتعمق البحث في فهم الإفلاس وتداعياته، مستعرضًا تاريخه ومبادئه الأساسية. يفحص الأسباب المتعددة وراء الإفلاس، من الإدارة السيئة إلى الأزمات الاقتصادية، ويناقش أنواع الإفلاس وأساليبه المختلفة، بما في ذلك التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة، ويسلط الضوء على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الممتدة للإفلاس، مؤكدًا على الحاجة لتدابير الحماية الاجتماعية، ويقدم البحث بصيرة عن كيفية تأثير الإفلاس على الأفراد والمجتمعات ويقترح طرقًا للملاحة والتعامل مع هذا التحدي.

الكلمات المفتاحية: الإفلاس، تشريعات الإفلاس، إعادة الهيكلة، التسوية الوقائية، الأزمات الاقتصادية، الإجراءات القانونية.

Abstract:

The research explores the phenomenon of bankruptcy, indicating its definitions and historical foundations, and examines its various types and various causes. It addresses the legal procedures for dealing with bankruptcy and alternatives such as preventive settlement and restructuring. The research aims to clarify the social and economic effects of bankruptcy and provides a deep understanding of how to confront it. The research explores bankruptcy and its economic and social effects. In addition to strategies for dealing with it, it addresses the history of bankruptcy, its types, and its various causes, discusses its legal procedures and alternatives such as preventive settlement and restructuring, highlights the profound effects of bankruptcy on individuals and companies, and examines social protection measures for those affected by it. The research delves into understanding bankruptcy and its repercussions, reviewing its history and basic principles. Examines the multiple causes of bankruptcy, from poor management to economic crises. Discusses the different types and methods of bankruptcy, including protective settlement and restructuring. Highlights the extended economic and social impacts of bankruptcy, emphasizing the need for social protection measures. The research provides insight into how bankruptcy effects on individuals and societies and suggests ways to navigate and deal with this challenge.

Keywords: Bankruptcy, bankruptcy legislation, restructuring, protective settlement, economic crises, legal procedures.

المقدمة:

تُعتبر ظاهرة الإفلاس واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الأفراد، الشركات، والاقتصادات على مستوى العالم ، والإفلاس ليس مجرد حالة مالية تعكس العجز عن تسديد الديون، بل هو عملية قانونية معقدة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والنفسية، ويتطلب فهم الإفلاس الغوص في جذوره التاريخية، الأسس التي يقوم عليها، الأنواع المختلفة له، والأسباب التي تؤدي إلى حدوثه.

من خلال هذا البحث، سنستكشف كيف تتشكل الإجراءات القانونية المتعلقة بالإفلاس وكيف تؤثر على الأطراف المعنية، وسنتطرق إلى أنواع الإفلاس الثلاثة الرئيسية: الحقيقي، التقصيري، والاحتيالي، موضحين كيف يختلف كل نوع عن الآخر وما هي الإجراءات القانونية المرتبطة به بالإضافة إلى ذلك، سننظر في الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الإفلاس، سواء كانت إدارية، مالية، أو اقتصادية، وكيف تتفاعل هذه الأسباب مع بعضها البعض لتسريع وتيرة الوصول إلى الإفلاس.

أيضًا، سنتناول الإجراءات القانونية المتبعة في حالات الإفلاس، بدءًا من تقديم الطلب وحتى تنفيذ القرارات النهائية مثل تصفية الأصول أو تسوية الديون، وسنستعرض كيف تؤثر القوانين والمعاهدات الدولية على هذه الإجراءات، خاصةً في حالات الإفلاس العابرة للحدود، وسنناقش التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة كبدائل للإفلاس، مستكشفين كيف يمكن لهذه الإجراءات توفير فرصة للشركات لإعادة النظر في نماذج أعمالها وتعزيز فرصها للنجاح والاستمرارية في المستقبل.

أخيرًا، سننظر في التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للإفلاس، من الثقة في الأسواق المالية إلى العلاقات الشخصية والمهنية، وسنبحث في تأثيرات الإفلاس على الشركات والأفراد وكيف يمكن أن يؤثر على الاقتصاد بشكل عام، وسنستكشف أيضًا الآثار الاجتماعية للإفلاس وتدابير الحماية الاجتماعية التي يمكن أن تساعد الأفراد والعائلات المتأثرة.

وهذا البحث يهدف إلى توفير فهم شامل للإفلاس وتأثيراته المتعددة الأبعاد، مما يسمح للقراء بتقدير التحديات والفرص المرتبطة بهذه الظاهرة المعقدة وكيف يمكن التعامل معها بشكل فعال.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في استكشاف وفهم ظاهرة الإفلاس بكل أبعادها وتأثيراتها المتنوعة، وتحديد الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى حدوثه، والإفلاس ليس فقط وضعاً مالياً يؤثر على الأفراد والشركات، بل هو عملية معقدة تتداخل فيها عوامل قانونية، اقتصادية، إدارية، واجتماعية، وتأتي مشكلة الإفلاس مع مجموعة من التحديات التي تتطلب تحليلاً دقيقاً وفهماً شاملاً لتقديم حلول فعالة واستراتيجيات وقائية.

ومن جانب آخر، تشمل مشكلة البحث تحديد الإجراءات القانونية الفعالة والأخلاقية للتعامل مع الإفلاس وتأثيراته على مختلف الأطراف المعنية، وتشمل أيضاً تقييم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة للإفلاس على الشركات، الأفراد، الأسواق، والاقتصاد الكلي، مع البحث في كيفية تطور تشريعات الإفلاس عبر الزمن وكيفية تأثير العولمة والتكنولوجيا على هذه العمليات.

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن مشكلة البحث النظر في الآثار النفسية والاجتماعية للإفلاس على الأفراد وتحديد الدعم والحماية الاجتماعية المناسبة للتخفيف من هذه التأثيرات، وتكمن التحديات الأساسية في تقديم فهم شامل لهذه العملية المعقدة، تحليل تأثيراتها المتعددة، واقتراح حلول عملية للتخفيف من المشكلات المرتبطة بها.

المبحث الأول: أسس ومبادئ الإفلاس

في البداية، يتطلب فهم الإفلاس الغوص في جذوره التاريخية ومبادئه الأساسية، حيث يُعد الإفلاس ظاهرة قانونية واقتصادية معقدة تؤثر على الأفراد والشركات على حد سواء، والإفلاس ليس فقط حالة مالية تعكس عجز الشخص أو الكيان عن تسديد ديونه، بل هو أيضًا عملية قانونية تهدف إلى تنظيم الأوضاع المالية وحماية الدائنين والمدينين على حد سواء.

من خلال هذا المبحث، نهدف إلى استكشاف الأسس التي يقوم عليها الإفلاس، بدءًا من تعريفه وتاريخه ومرورًا بالأنواع المختلفة والأسباب التي تؤدي إلى حدوثه، وسنبحث في كيفية تطور مفهوم الإفلاس عبر العصور وكيف تعاملت معه الأنظمة القانونية المختلفة وكما سننظر في العوامل المتعددة التي قد تؤدي إلى الإفلاس، والتي تتراوح بين الإدارة الفقيرة والأزمات الاقتصادية الكبرى.

CC BY

المطلب الأول: تعريف الإفلاس وتاريخه

الإفلاس مصطلح يحمل في طياته الكثير من التعقيدات والتبعات، سواء كانت قانونية، اقتصادية، أو اجتماعية، فهو ليس مجرد حالة مالية، بل هو عملية قانونية معقدة تعكس تفاعلات متعددة بين المدينين والدائنين والنظام القانوني قبل الغوص في عمق الإجراءات والتأثيرات المرتبطة بالإفلاس، من الضروري بناء فهم واضح لماهيته وكيف تطور عبر الزمن[1]. في هذا المطلب، نهدف إلى تعريف الإفلاس بشكل شامل، موضحين معانيه المختلفة في السياقات القانونية والاقتصادية، وسنستكشف أيضًا الجذور التاريخية للإفلاس، متتبعين كيف تشكلت القوانين والممارسات المتعلقة به منذ العصور القديمة وحتى العصر الحديث، وسيشمل هذا الاستكشاف التطورات الكبرى في تشريعات الإفلاس وكيف أثرت هذه التطورات على الاقتصادات والمجتمعات عبر العصور.

الفرع الأول: تعريف الإفلاس في القانون والاقتصاد

الإفلاس ظاهرة معقدة تجمع بين جوانب قانونية واقتصادية، وتؤثر بشكل مباشر على الأفراد والمجتمعات والأسواق، ويُعد فهم هذه الظاهرة أساسيًا للتعامل مع التحديات المالية وتقديم الحلول المناسبة، في هذا التمهيد، سنقدم نظرة عامة شاملة تسلط الضوء على أبعاد الإفلاس المختلفة، ونستعرض الأهمية القانونية والاقتصادية لفهم هذه الظاهرة بشكل دقيق.

ومن الناحية القانونية، يعتبر الإفلاس عملية منظمة تهدف إلى حماية كل من المدين والدائنين عندما يعجز الأول عن سداد التزاماته المالية، وهذا الإطار القانوني يوفر آلية لإعادة هيكلة الديون أو تصفية الأصول بطريقة تضمن توزيع الخسائر بين الدائنين بشكل عادل وشفاف، من ناحية أخرى، يعكس الإفلاس في الاقتصاد حالة من عدم الاستقرار المالي قد تنشأ بسبب مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك سوء الإدارة، التغيرات السوقية، أو حتى الأزمات الاقتصادية الكبرى.

وفهم الإفلاس ضروري ليس فقط للمهنيين القانونيين والاقتصاديين، بل أيضًا للأمناء التنفيذيين، المستثمرين، والأفراد الذين قد يواجهون مخاطر مالية، من خلال هذا الفرع، نسعى لتوفير إطار فكري يسمح بفهم أعمق للإفلاس وتأثيراته، وتقديم أساس للفروع اللاحقة التي ستبحث في جوانب محددة بمزيد من التفصيل.

أولا) تعريف الإفلاس في القانون:

في السياق القانوني، الإفلاس هو إعلان قضائي يصدر ضد فرد أو كيان لا يستطيع سداد ديونه المستحقة، وهذا الوضع يأتي بعد عملية تقييم ومراجعة قانونية دقيقة للوضع المالي للمدين، والغرض من الإفلاس هو توفير حل نظامي لموقف مالي صعب، حيث يسمح للمدينين بتنظيم أوضاعهم المالية من جهة، ويحمي الدائنين من خلال تحديد كيفية توزيع الأصول المتاحة لسداد الديون، في الكثير من النظم القانونية، يتم تعيين أمين أو وصي على إفلاس للإشراف على عملية توزيع الأصول وضمان إجراء العملية بشكل عادل ومنظم[2].

1-الإفلاس كوضع قانوني:

في المملكة العربية السعودية، يُعرف الإفلاس كوضع قانوني يتم الإعلان عنه عندما يفشل الفرد أو [3]الكيان التجاري في سداد الديون المستحقة عليه، وهذا الوضع يتم تحديده وفقًا للأطر التشريعية المحددة في "نظام الإفلاس" الذي تم إقراره في السعودية، والغاية من هذا النظام هي توفير إجراءات واضحة وعادلة للتعامل مع حالات العجز عن سداد الديون، وذلك بهدف حماية جميع الأطراف المعنية بما في ذلك المدينين والدائنين والمستثمرين، ويسعى النظام أيضًا إلى تحقيق التوازن بين حاجة الشركات للحماية من الضغوط المالية وضرورة ضمان حقوق الدائنين.

[1] صفا، إيلي. *"أحكام الإفلاس والصلح الواقي."* بيروت: دار المنشورات الحقوقية، الطبعة الأولى، 1992م، ص56
[2] الحسيني، مدحت محمد. *"الإفلاس"* الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1993م، ص75
[3] حلمي، عباس. *"الإفلاس والتسوية القضائية"*. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص9

CC BY

2-إجراءات الإفلاس القانونية:

الإجراءات القانونية المتبعة في حالات الإفلاس في السعودية محددة بشكل دقيق في نظام الإفلاس، وهذه الإجراءات تشمل:

1. تقديم طلب الإفلاس: يمكن للمدين نفسه أو أي من الدائنين تقديم طلب لإعلان الإفلاس إلى المحكمة المختصة.
2. الفحص والتحقيق: تقوم المحكمة بفحص الطلب والتحقيق في الوضع المالي للمدين.
3. إعلان الإفلاس: إذا تم التأكد من عدم قدرة المدين على سداد ديونه، تصدر المحكمة قرارًا بإعلان الإفلاس.
4. تعيين أمين للإفلاس: يتم تعيين أمين للإفلاس يكون مسؤولاً عن إدارة الأصول وتوزيعها على الدائنين وفقًا للقوانين المعمول بها.
5. إعادة الهيكلة أو التصفية: تحدد المحكمة إذا كان سيتم إعادة هيكلة الشركة المفلسة واستمرار عملها تحت إشراف قضائي، أو تصفية أصولها وتوزيعها بين الدائنين[1].

تهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق العدالة والشفافية وحماية الاقتصاد بشكل عام من خلال تنظيم ومعالجة حالات الإفلاس بطريقة منظمة، وتشكل هذه الإجراءات جزءًا أساسيًا من النظام القانوني في السعودية وتعكس التزام المملكة بتوفير بيئة استثمارية مستقرة وعادلة.

ثانيا- تعريف الإفلاس في الاقتصاد:

اقتصاديًا، يُنظر إلى الإفلاس كدلالة على فشل الكيانات في إدارة التزاماتها المالية، ويعكس عمومًا وضعًا[2] أكبر يتعلق بعدم الاستقرار أو الكفاءة في إدارة الموارد، والإفلاس له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد؛ فهو يؤثر على الثقة في السوق، يمكن أن يؤدي إلى خسائر وظيفية، ويغير من توزيع الموارد الاقتصادية، من ناحية أخرى، يمكن اعتبار الإفلاس آلية تصحيحية تسمح للسوق بإعادة توجيه الموارد من الكيانات غير الفعالة إلى تلك الأكثر كفاءة وإنتاجية، في الاقتصاد الأكبر، يُنظر إلى الإفلاس كجزء من دورة الأعمال، حيث تنشأ الشركات وتنمو وربما تفشل، مما يسمح بظهور فرص جديدة وتجديد القطاعات.

الإفلاس ليس مجرد حالة قانونية تؤثر على الأفراد والشركات، بل هو أيضًا مؤشر اقتصادي مهم يعكس صحة الاقتصاد والأسواق. في الاقتصاد، يُنظر إلى الإفلاس كدليل على وجود مشكلات أساسية في النظام الاقتصادي، مثل عدم الاستقرار في السوق، سوء الإدارة الفعالة للموارد، أو تأثيرات الأزمات الاقتصادية العالمية[3].

ثالثا) أهم التعريفات:

- المتعثر: هو الشخص أو الكيان الذي يواجه صعوبة في سداد ديونه في الموعد المحدد. هذا لا يعني بالضرورة أنه فاشل أو غير مسؤول، لكنه قد يكون واجه ظروفاً غير متوقعة أدت إلى هذا الوضع[4].
- المفلس: هو الشخص أو الكيان الذي لم يعد قادرًا على سداد ديونه بتاتًا، حيث تفوق التزاماته المالية قيمة أصوله. الإفلاس ليس دائمًا نتيجة للإدارة السيئة؛ أحيانًا يكون نتيجة لظروف خارجة عن السيطرة[5].
- الكيان المنظم: هذا يشير إلى الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين لديهم ترخيص لممارسة أنشطة مالية أو إدارة مرافق عامة. هؤلاء الأشخاص أو الكيانات يجب أن يتبعوا قواعد ولوائح محددة لضمان الشفافية والمسؤولية[6].
- المدين الصغير: هو المدين الذي يكون إجمالي ديونه عند افتتاح إجراء الإفلاس أقل من 50,000,000 (خمسون مليون) ريال سعودي. هذا التصنيف يساعد في تحديد نوع الإجراءات التي يجب اتباعها في حالة الإفلاس[7].

رابعا) التأثيرات الاجتماعية والنفسية للإفلاس على الفرد:

[1] القيلوبي، سميحة. *"الموجز في أحكام الإفلاس"*. دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص61
[2] يحي، سعيد علي. *"الوجيز في النظام التجاري السعودي"*. المكتب العربي الحديث، 2004، ص32
[3] الحسيني، مدحت محمد.، مرجع سابق ، ص75
[4] المادة الاولى من نظام الافلاس مرسوم ملكي رقم (م/50) وتاريخ 28/5/1439هـ
[5] المادة الاولى من نظام الافلاس مرسوم ملكي رقم (م/50) وتاريخ 28/5/1439هـ
[6] المادة الاولى من نظام الافلاس مرسوم ملكي رقم (م/50) وتاريخ 28/5/1439هـ
[7] المادة الاولى من نظام الافلاس مرسوم ملكي رقم (م/50) وتاريخ 28/5/1439هـ

- التأثيرات الاجتماعية: يُعد الإفلاس حدثًا مؤلمًا يمكن أن يكون له تأثيرات اجتماعية واسعة النطاق، مثل فقدان السمعة، تغيرات في العلاقات الشخصية والمهنية، وتحديات في الحصول على عمل أو الاقتراض في المستقبل[1].
- التأثيرات النفسية: يمكن أن يؤدي الإفلاس أيضًا إلى تأثيرات نفسية عميقة، بما في ذلك الإجهاد، القلق، والاكتئاب، وفهم هذه التأثيرات وطرق التعامل معها أمر حيوي لدعم الأفراد خلال هذه الفترة الصعبة.

الفرع الثاني: تطور تشريعات الإفلاس عبر التاريخ

تشريعات الإفلاس لم تكن ثابتة عبر التاريخ، بل تطورت بشكل مستمر لتعكس التغيرات في الأنظمة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية للمجتمعات، وفهم هذا التطور مهم للغاية لأنه يساعد في توضيح كيف أصبحت قوانين الإفلاس في صورتها الحالية ويوضح الدوافع والقضايا التي شكلت هذه التشريعات، في هذا الفرع، سنستكشف كيف تغيرت تشريعات الإفلاس عبر العصور وكيف أثرت هذه التغيرات على الأفراد والشركات والاقتصادات.

أولا) الإفلاس في العصور القديمة:

1- قوانين الإفلاس البدائية:

في العصور القديمة، كانت مفاهيم وقوانين الإفلاس بسيطة نسبيًا وكثيرًا ما كانت قاسية، في بعض الحضارات القديمة، مثل الحضارة الرومانية والبابلية، كانت العقوبات للعجز عن سداد الديون تشمل العبودية أو حتى العقوبات الجسدية، والقوانين كانت تصب في مصلحة الدائنين بشكل كبير، وكان هناك القليل جدًا من الحماية للمدينين، ومع ذلك، كانت هذه القوانين تعكس الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لتلك المجتمعات وكانت الخطوة الأولى نحو تطوير أنظمة الإفلاس المعاصرة.

2- تأثيرات اجتماعية واقتصادية:

التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لهذه القوانين البدائية كانت ملموسة، على المستوى الاجتماعي، كان الإفلاس يُنظر إليه كعار شخصي وكان له تأثيرات عميقة على السمعة والمكانة الاجتماعية اقتصاديًا، ربما تكون هذه القوانين قد أدت إلى خلق بيئة تجارية حذرة، حيث كان الفشل يعاقب عليه بشدة.

ثانيا) الإفلاس في العصور الوسطى والعصر الحديث:

1- التطورات القانونية:

مع بداية العصور الوسطى والحديثة، بدأت تشريعات الإفلاس تتطور بشكل أكثر تعقيدًا ورحمة في أوروبا، بدأت القوانين تعكس فهمًا أكبر للحاجة إلى إعادة هيكلة الديون بدلاً من مجرد معاقبة المدين، بحلول العصر الحديث، بدأت مفاهيم مثل حماية المدين وإعادة الهيكلة والتصفية تظهر في التشريعات الوطنية، مما يعكس تطور الفهم الاقتصادي والاجتماعي للإفلاس[2].

2. تأثير الثورات الاقتصادية:

الثورة الصناعية والتغيرات الاقتصادية الكبرى الأخرى كان لها تأثير عميق على تشريعات الإفلاس، مع تطور الاقتصادات وتصبح أكثر تعقيدًا، ظهرت الحاجة لأنظمة إفلاس تعكس هذا التعقيد وتوفر طرقًا للشركات للتعافي من الصعوبات المالية بدلاً من مجرد الانهيار، وهذه التغيرات أدت إلى تطوير الأنظمة الحديثة التي نراها اليوم والتي توازن بين حماية الدائنين وتوفير فرصة للمدينين لإعادة بناء أنفسهم.

ثالثا) تشريعات الإفلاس في القرن العشرين:

[1] قرمان، عبد الرحمن السيد. *"الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية لأنظمة القانونية في المملكة العربية السعودية."* الرياض: مكتبة الشقري، 2011، ص12

[2] العكيلي، عزيز. *"الوسيط في شرح القانون التجاري، أحكام الإفلاس والصلح الواقي دراسة مقارنة"*. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص51

CC BY

1- تعقيد الأنظمة القانونية:

خلال القرن العشرين، شهدت تشريعات الإفلاس تطورًا ملحوظًا وتعقيدًا متزايدًا، مع تطور الأسواق المالية وزيادة تعقيد الأنشطة التجارية، احتاجت الأنظمة القانونية إلى التكيف لتوفير إطارات عمل أكثر دقة وفعالية، وتم تقديم قوانين رئيسية جديدة في العديد من البلدان لتعزيز حماية الدائنين وتوفير آليات أفضل لإعادة هيكلة الديون، وهذه القوانين كانت تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية الدائنين وإعطاء فرصة للمدينين لإعادة بناء أنفسهم والعودة إلى النشاط الاقتصادي.

2- الأزمات المالية والاستجابات التشريعية:

القرن العشرين شهد أزمات مالية عدة، كان أبرزها الكساد العظيم في الثلاثينيات وأزمة الرهن العقاري 2008، وهذه الأزمات أدت إلى ارتفاع حالات الإفلاس بشكل كبير ودفعت الحكومات لمراجعة وتعديل تشريعات الإفلاس، واستجابت الحكومات بإدخال تشريعات تهدف إلى تقوية الأنظمة المالية، وتوفير إجراءات إفلاس أكثر كفاءة وإنسانية، وضمان استقرار الاقتصاد، وهذه التشريعات كانت تحاول الجمع بين الحاجة للاستقرار المالي وحماية الأفراد والشركات التي تواجه صعوبات مالية[1].

رابعا) الإفلاس في العصر الحديث:

1- التوجهات الحديثة:

في العصر الحديث، تستمر تشريعات الإفلاس في التطور لتلبية متطلبات الاقتصاد العالمي، وهناك جهود دولية لتوحيد القوانين وتحسين الإطارات التشريعية للإفلاس، بهدف تسهيل التجارة الدولية والاستثمار، والهدف من هذه الجهود هو توفير نهج أكثر تناسقًا للتعامل مع الإفلاس العابر للحدود، وتشجيع التعاون بين البلدان في مسائل الإفلاس[2].

2- تأثير التكنولوجيا والعولمة:

التكنولوجيا والعولمة أحدثتا تغيرات كبيرة في كيفية إدارة الإفلاس، والتكنولوجيا سهلت الوصول إلى المعلومات وجعلت عمليات إعادة الهيكلة أكثر كفاءة من ناحية أخرى، أدت العولمة إلى زيادة تعقيد حالات الإفلاس، خاصةً تلك التي تشمل كيانات عابرة للحدود، وهذه التغيرات تتطلب تشريعات مرنة ومتطورة قادرة على التعامل مع الطبيعة المعقدة للأسواق المالية الحديثة.

وجهة نظري: أن تطور تشريعات الإفلاس عبر التاريخ يعكس تطور المجتمعات واقتصاداتها، وفهم هذا التطور يساعدنا على فهم كيف تشكلت الأنظمة الحالية وما هي التحديات والفرص التي قد تواجهنا في المستقبل فيما يتعلق بالإفلاس.

المطلب الثاني: أنواع وأسباب الإفلاس

فهم الإفلاس يتجاوز مجرد التعرف على تعريفاته القانونية والاقتصادية، فمن المهم أيضًا التعمق في فهم أنواع الإفلاس المختلفة والأسباب التي تؤدي إليه، والإفلاس ليس حدثًا عشوائيًا؛ بل هو نتيجة لسلسلة من الظروف والقرارات، وكما أن فهم أنواع الإفلاس يمكن أن يساعد في تحديد الاستراتيجيات الأنسب للتعامل معه أو حتى تجنبه، في هذا المطلب، سنستكشف الأنواع المختلفة للإفلاس ونناقش الأسباب الرئيسية التي قد تؤدي إلى هذا الوضع المالي والقانوني الصعب[3].

الفرع الأول: أنواع الإفلاس

في عالم الأعمال والمال، يعد الإفلاس حدثًا حاسمًا يمكن أن يحدث للأفراد أو الشركات على حد سواء، ولكن، ليس كل الإفلاس متماثل، وهناك أنواع مختلفة من الإفلاس تعكس ظروفًا متباينة وتقتضي مقاربات مختلفة من الناحية القانونية والمالية، وتمييز هذه الأنواع وفهم خصائصها يساعد في توضيح مسارات الإجراءات والخيارات المتاحة للأطراف المعنية.

[1] بلعيساوي، محمد الطاهر وباطلي غنية. "*قانون الإجراءات الجماعية: الإفلاس والتسوية القضائية*: دراسة مقارنة". دار هومه، الجزائر، 2016، ص62
[2] بن زارع، رابح. "*مبادئ القانون التجاري: نظرية الأعمال التجارية، نظرية التاجر*". درا العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2014، ص63
[3] عبد الخالق، جودة. "*الأزمة المالية المعاصرة: جذورها وتأثيراتها على مصر*." مجلة مصر المعاصرة، ص82

أولا) الإفلاس الحقيقي: ينجم عن خسائر كبيرة بسبب أحداث طارئة مثل الكوارث الطبيعية. المدين يكون لديه نية حسنة ودفاتر منظمة تعكس وضعه المالي الصادق، لكن الظروف الخارجية تؤدي إلى الإفلاس.

ثانيا) الإفلاس التقصيري: يحدث بسبب الإدارة السيئة والإسراف. المدين يبذر موارده ويستمر في التجارة حتى بعد نفاد رأس المال، متجاهلاً التحذيرات ومخفيًا الوضع الحقيقي من الدائنين.

ثالثا) الإفلاس الاحتيالي: يتميز بالنية السيئة والتلاعب، حيث يستخدم المدين الحيل لإخفاء الأصول أو تضخيم الديون للتهرب من مسؤولياته، مما يشكل جريمة يعاقب عليها القانون.

في كل أنواع الإفلاس، يجب على المدين مواجهة تحديات مالية وقانونية كبيرة، وقد تترتب على ذلك تأثيرات نفسية واجتماعية مهمة، ومن الضروري فهم نوع الإفلاس الذي يواجهه الشخص لتحديد أفضل سبيل للتعامل معه ولمعرفة الحقوق والمسؤوليات القانونية المترتبة على ذلك.

الفرع الثاني: الأسباب الرئيسية للإفلاس

الإفلاس ليس حدثًا يحدث بشكل عشوائي أو بلا سبب؛ بل هو نتيجة لسلسلة من العوامل والظروف التي تتجمع معًا لتؤدي إلى هذه النتيجة النهائية، وتحديد الأسباب الرئيسية للإفلاس يعد خطوة مهمة في فهم كيف يمكن للشركات والأفراد تجنب أو التعامل مع هذا الوضع، والإفلاس يمكن أن يكون نتيجة لأسباب إدارية، مالية، أو اقتصادية، وكل سبب من هذه الأسباب له خصائصه وتأثيراته المحتملة.

في هذا الفرع، سنقوم بالغوص في الأسباب الرئيسية التي تقود إلى الإفلاس، مستكشفين كيف تسهم القرارات الإدارية، الوضع المالي للكيان، والعوامل الاقتصادية الأوسع في خلق ظروف تؤدي إلى هذا الوضع، وسنناقش أيضًا كيف يمكن لهذه الأسباب أن تتفاعل مع بعضها البعض لتعقيد الوضع وتسريع وتيرة الوصول إلى الإفلاس[1].

أولا) الأسباب الإدارية:

- ضعف الإدارة: أحد الأسباب الشائعة للإفلاس هو ضعف الإدارة وسوء تخطيط الأعمال، ويمكن أن يشمل ذلك قرارات إدارية سيئة، مثل الاستثمار في مشاريع غير مربحة أو توسع غير محسوب.
- نقص الخبرة: الإدارة التي تفتقر إلى الخبرة في السوق أو في إدارة الأزمات المالية قد تقود الشركة إلى الإفلاس.
- مشاكل في الرقابة الداخلية: الفشل في إقامة رقابة داخلية فعالة قد يؤدي إلى التلاعب المالي أو الاختلاس، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار المالي للشركة[2].

ثانيا) الأسباب المالية:

- الديون الزائدة: تراكم الديون بشكل لا يمكن التحكم فيه هو سبب رئيسي للإفلاس، يمكن أن ينجم ذلك عن اقتراض مفرط أو سوء إدارة للديون القائمة.
- تدفق نقدي سلبي: عدم كفاية التدفق النقدي لتغطية الالتزامات والنفقات اليومية يمكن أن يدفع الشركة إلى حافة الإفلاس.
- تقلبات أسعار الفائدة: تغيرات في أسعار الفائدة قد تؤدي إلى زيادة تكاليف الديون وتؤثر على قدرة الشركة على السداد.

ثالثا) الأسباب الاقتصادية:

[1] بلعيساوي، محمد الطاهر وباطلي غنية، مرجع سابق، ص71

[2] عبدالعزيز عبدالوهاب الشهري، "*حق استرداد الحصص في الشركة ذات المسؤولية المحدودة*"، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، طبعة عام 1426هـ، ص42

CC BY

- الأزمات الاقتصادية: الركود الاقتصادي، مثل الكساد الكبير أو الأزمات المالية، يمكن أن يكون له تأثير مدمر على الشركات، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإفلاس.
- التغيرات في السوق: التغيرات السريعة في السوق، مثل ظهور تكنولوجيات جديدة أو تغير أذواق العملاء، يمكن أن تؤدي إلى تقادم المنتجات أو الخدمات وتسبب صعوبات مالية.
- المنافسة الشديدة: المنافسة القوية في السوق يمكن أن تقلل من الأرباح وتزيد الضغط المالي على الشركات، مما قد يؤدي إلى الإفلاس.

فهم هذه الأسباب الرئيسية للإفلاس مهم للأمناء التنفيذيين وصانعي القرار في الشركات لتحديد الاستراتيجيات الوقائية والتدابير التي يمكن أن تساعد في تجنب الوصول إلى هذه النقطة الحرجة، والوعي بالمخاطر والتخطيط الاستراتيجي الفعال يمكن أن يكونا أدوات قيمة في تجنب حالات الإفلاس.

المبحث الثاني: الإجراءات القانونية وتأثيرات الإفلاس

الإفلاس، كظاهرة قانونية واقتصادية، لا يتوقف عند تحديد الأسباب والأنواع فحسب، بل يشمل أيضًا مجموعة معقدة من الإجراءات القانونية وله تأثيرات واسعة النطاق على الأفراد، الشركات، والاقتصاد بأكمله، هذه الإجراءات والتأثيرات تشكل جزءًا لا يتجزأ من فهم الإفلاس وتحديد كيفية التعامل معه[1].

في هذا المبحث، سنتناول الإجراءات القانونية المتبعة في حالات الإفلاس، بدءًا من تقديم الطلب وحتى التصفية النهائية للأصول أو إعادة الهيكلة، وسنستعرض الخطوات التي تُتخذ على مستويات مختلفة، من القضاء وإدارة الإفلاس وصولاً إلى تأثيرات هذه الإجراءات على الدائنين والمدينين.

بالإضافة إلى ذلك، سننظر في التأثيرات الأوسع للإفلاس، والتي تشمل ليس فقط الجوانب المالية، ولكن أيضًا الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وهذا الفهم الشامل يساعد في تقديم صورة كاملة للإفلاس كظاهرة متعددة الأبعاد تؤثر على مختلف جوانب الحياة[2].

المطلب الأول: إجراءات الإفلاس والتسوية

فهم الإفلاس يتطلب تقديرًا للإجراءات القانونية المعقدة التي تحكمه، وهذه الإجراءات تحدد كيفية تعامل الأنظمة القانونية مع الحالات المختلفة للإفلاس، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وكما أنها تضع الإطار اللازم للمفلسين والدائنين للتنقل في هذه العملية الصعبة، من ناحية أخرى، تقدم التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة بدائل لتجنب تبعات الإفلاس الكاملة، مما يوفر فرصًا لإعادة التأهيل المالي والتجاري.

الفرع الأول: خطوات إجراءات الإفلاس وفقًا للقوانين المحلية والدولية

تطور نظام الإفلاس في المملكة العربية السعودية يعكس تغيرات قانونية مهمة عبر الزمن، وبدأت هذه التطورات مع نظام المحكمة التجارية في عام 1350هـ، حيث كان يشتمل على إجراء واحد للإفلاس هو إجراء التصفي، ثم في عام 1416هـ، تم إدخال نظام التسوية الوقائية من الإفلاس. وأخيرًا، في عام 1439هـ، صدر نظام الإفلاس الجديد الذي ألغى الأحكام السابقة المتعلقة بالإفلاس في النظام التجاري وألغى أيضًا نظام التسوية الوقائية، وهذا النظام الجديد يُمثل خطوة مهمة نحو تحديث وتحسين إجراءات التعامل مع حالات الإفلاس.

أولا) الخلفية التاريخية: نظام المحكمة التجارية (1350هـ)

[1] بريري، مختار أحمد. *"الإفلاس"*. دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص21
[2] بريري، مختار أحمد.، مرجع سابق، ص21

CC BY

1- التطور التاريخي والأهمية:

نظام المحكمة التجارية الصادر بالأمر السامي رقم (32) في عام 1350هـ يُعد نقطة تحول مهمة في تاريخ التشريعات المتعلقة بالإفلاس، ويمثل هذا النظام مرحلة متقدمة في تطور الأنظمة القانونية، حيث شكّل خطوة مهمة نحو ترسيخ مبادئ العدالة والتنظيم في التعامل مع القضايا التجارية والإفلاس.

2- مبادئ النظام وتأثيره:

أسس نظام المحكمة التجارية لإجراءات قانونية أكثر تنظيماً وشفافية في معالجة حالات الإفلاس، من خلال تطبيق هذا النظام، تم تحديد آليات واضحة لتحديد مسؤوليات وحقوق الدائنين والمدينين، مما ساهم في تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف المعنية[1].

3- تأثيرات النظام على البيئة التجارية:

بإنشاء إطار قانوني محدد للإفلاس، ساهم النظام في تعزيز الثقة في البيئة التجارية، وأصبحت الشركات والمستثمرون أكثر ثقة في النظام القانوني، مما شجع على الاستثمار والنمو الاقتصادي، وكما ساعد هذا النظام في التقليل من المخاطر التجارية من خلال توفير آليات واضحة للتعامل مع المخاطر المالية.

ويُعتبر نظام المحكمة التجارية مرجعاً مهماً في تاريخ تطور تشريعات الإفلاس، ولعب دوراً حاسماً في توجيه التشريعات اللاحقة، مما أثر بشكل كبير على الطريقة التي يُتعامل بها مع الإفلاس في الأطر القانونية المعاصرة.

الفرع الثاني: التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة كبدائل للإفلاس

سنناقش كيف يمكن للتسوية الوقائية وإعادة الهيكلة أن تعمل كأدوات لتجنب الإفلاس، وهذه الإجراءات تسمح للمدينين بإعادة ترتيب شؤونهم المالية والتفاوض على شروط جديدة مع الدائنين، مما يمكن أن يؤدي إلى تسويات مرضية للطرفين، وسنبحث أيضًا كيف يمكن لهذه الإجراءات توفير فرصة للمؤسسات لإعادة النظر في نماذج أعمالها وتعزيز فرصها للنجاح والاستمرارية في المستقبل[2].

أولًا) خطوات إجراءات الإفلاس المحلية:

- تقديم طلب الإفلاس: يبدأ الإفلاس بتقديم طلب إلى المحكمة المختصة، إما من قبل المدين نفسه في حالة الإفلاس الطوعي، أو من قبل الدائنين في حالة الإفلاس الإجباري.
- التحقيق في الوضع المالي: بعد تقديم الطلب، تقوم المحكمة أو الهيئة المعنية بإجراء تحقيق شامل في الوضع المالي للمدين لتحديد ما إذا كانت الشروط المطلوبة لإعلان الإفلاس متوفرة.
- إعلان الإفلاس وتعيين أمين إفلاس: إذا تمت الموافقة على الطلب، تُعلن المحكمة رسميًا عن حالة الإفلاس وتعين أمين للإفلاس يتولى مسؤولية إدارة أصول المدين وتصفيتها إذا لزم الأمر.
- تصفية الأصول أو تسوية الديون: تُجرى عملية تصفية الأصول وتوزيع العائدات على الدائنين وفقًا لأولويات محددة، في بعض الحالات، قد تشمل الإجراءات خططًا لإعادة هيكلة الديون وتسويتها بشكل يتيح للمدين مواصلة العمل.

ثانيًا) تأثير القوانين والمعاهدات الدولية:

- الإفلاس العابر للحدود: في عصر العولمة، تزداد تعقيدات الإفلاس الذي يشمل أصولًا ودائنين في دول متعددة، وتأتي المعاهدات الدولية والتشريعات المتعددة الجنسيات لتوفير إطار للتعامل مع هذه التعقيدات.

[1] العيش، فضيل. *"شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد"*. منشورات أمين، الجزائر، 2009، ص52

[2] راشد، راشد. *"الأوراق التجارية، الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري"*. الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص87

CC BY

- التعاون الدولي: يُشجع التعاون الدولي في مجال الإفلاس على تبسيط الإجراءات وتحقيق العدالة لجميع الأطراف المعنية. يتضمن ذلك الاعتراف بقرارات الإفلاس الصادرة في دول أخرى وتنسيق إجراءات التصفية وإعادة الهيكلة.
- التوحيد القانوني: تسعى المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى توحيد القوانين المتعلقة بالإفلاس لتسهيل التجارة والاستثمار عبر الحدود وضمان إدارة عادلة لحالات الإفلاس الدولية[1].

من خلال فهم هذه الإجراءات والتأثيرات، يمكن للمدينين والدائنين التنقل بشكل أفضل في عملية الإفلاس، مع مراعاة القوانين والمعاهدات الدولية.

الفرع الثاني: التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة كبدائل للإفلاس

سنناقش كيف يمكن للتسوية الوقائية وإعادة الهيكلة أن تعمل كأدوات لتجنب الإفلاس، وهذه الإجراءات تسمح للمدينين بإعادة ترتيب شؤونهم المالية والتفاوض على شروط جديدة مع الدائنين، مما يمكن أن يؤدي إلى تسويات مرضية للطرفين، وسنبحث أيضًا كيف يمكن لهذه الإجراءات توفير فرصة للمؤسسات لإعادة النظر في نماذج أعمالها وتعزيز فرصها للنجاح والاستمرارية في المستقبل.

أولا) التسوية الوقائية:

- التعريف: التسوية الوقائية هي عملية يتفاوض فيها المدين مع دائنيه لتعديل شروط الديون، وهذه العملية تهدف إلى تجنب الإفلاس من خلال إيجاد تسوية مقبولة لكل الأطراف.
- الإجراءات: تشمل تحديد خطة لإعادة الهيكلة المالية، تقديمها للدائنين، والحصول على موافقتهم، قد تشمل هذه الخطة تخفيض المبالغ المستحقة، تمديد فترات السداد، أو تغيير شروط الديون.
- الفوائد: توفر التسوية الوقائية فرصة للمدين لإعادة تنظيم شؤونه المالية دون الدخول في إجراءات إفلاس رسمية، وكما تسمح للدائنين بتحقيق تعافي أفضل لديونهم مقارنة بالإفلاس[2].

ثانيا) إعادة الهيكلة:

- التعريف: إعادة الهيكلة هي عملية تُجرى لإعادة تنظيم الأعمال المالية والتشغيلية للشركة بغرض تحسين كفاءتها وتحقيق الاستقرار المالي.
- الإجراءات: تتضمن تقييم الأعمال الحالية، تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، وتنفيذ تغييرات على نموذج الأعمال أو الهيكل التنظيمي للشركة، وقد تشمل أيضًا بيع أصول غير أساسية أو جذب استثمارات جديدة.
- الفوائد: تمكن إعادة الهيكلة الشركة من العمل بكفاءة أكبر وتحسين مركزها المالي، مما قد يؤدي إلى استمراريتها ونجاحها في المستقبل، وتساعد أيضًا في تجنب الإفلاس وتحمي الشركة من التبعات السلبية المرتبطة به[3].

وكلا البديلين التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة يعتبران خيارات استراتيجية تمكن الشركات من التغلب على الصعوبات المالية وتجنب الوصول إلى مرحلة الإفلاس الكامل، مع الحفاظ على فرص الاستمرار والنمو في المستقبل.

ثالثا) التصفية:

التصفية في إجراءات الإفلاس تُعد الخطوة النهائية عندما لا يكون هناك أمل في استمرارية النشاط التجاري للمدين، وهذا الإجراء يبدأ عندما يُثبت أن المدين غير قادر على تسديد ديونه، ويكون قد أعلن إفلاسه رسميًا، في هذه الحالة، تتخذ الخطوات التالية:

- تقييم وبيع الأصول: يتم تقييم أصول المدين ومن ثم بيعها، وهذا يشمل جميع الأصول المادية والمالية التي يملكها المدين.

[1] العكيلي، عزيز، مرجع سابق، ص65
[2] قرمان، عبد الرحمن السيد، مرجع سابق، ص32
[3] الفقي، محمد السيد. "القانون التجاري، الإفلاس، العقود التجارية، عمليات البنوك". الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص43

CC BY

- توزيع العوائد: الأموال المتحصلة من بيع الأصول توزع على الدائنين وفق ترتيب محدد يتم تحديده بموجب القانون.
- إغلاق الإجراءات: بعد توزيع جميع العوائد، يُغلق إجراء التصفية ويُعتبر الإفلاس مُنهيًا رسميًا.
- الهدف من التصفية هو تحقيق أقصى استفادة ممكنة من أصول المدين لسداد ديونه، وفي الوقت ذاته ضمان توزيع عادل للعوائد بين جميع الدائنين[1].

المطلب الثاني: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للإفلاس

الإفلاس ليس مجرد حدث مالي يؤثر على الأفراد أو الشركات المدينة فحسب، بل يمتد تأثيره ليشمل الاقتصاد بأكمله والنسيج الاجتماعي، عندما تفشل شركة أو فرد في الوفاء بالتزاماتهم المالية، فإن ذلك يؤدي إلى سلسلة من التأثيرات التي تمتد عبر الأسواق، والصناعات، والمجتمعات في هذا المطلب، سنبحث في الطرق التي يمكن بها للإفلاس أن يؤثر على الاقتصاد بشكل عام وعلى الحياة الاجتماعية للأفراد، مع الأخذ في الاعتبار كيف يمكن لهذه التأثيرات أن تتغير بناءً على مختلف السياقات والظروف.

الفرع الأول: تأثيرات الإفلاس على الشركات والأفراد

الإفلاس يؤثر بشكل مباشر على الأفراد والشركات ويتطلب مجموعة معقدة من الإجراءات القانونية التي تهدف إلى تنظيم الأوضاع المالية وحماية المعنيين. هذه الإجراءات محددة بدقة في القانون الجديد، وتشمل:

- إجراءات افتتاح الإفلاس: المادة (13)[2] من القانون الجديد تحدد الحالات التي يمكن فيها للمدين التقدم بطلب لافتتاح إجراء التسوية الوقائية. هذا يعكس المرونة في التعامل مع المخاطر المالية المختلفة ويوفر إطارًا قانونيًا للبدء في عملية الإفلاس.
- صلاحيات المحكمة: وفقًا للمادة (15)،[3] تمتلك المحكمة السلطة لافتتاح الإجراء، رفض الطلب، أو تأجيله استنادًا إلى تقديم المعلومات والوثائق المطلوبة وتقييم إمكانية استمرار نشاط المدين.
- تعليق المطالبات: المادة (17)[4] تسمح للمدين بطلب تعليق المطالبات، مما يوفر فرصة لإعادة تنظيم الأوضاع المالية والتفاوض مع الدائنين.

تأثيرات الإفلاس

أ. تأثيرات على الأفراد والشركات: الإفلاس يمكن أن يكون له تأثيرات متنوعة على المدينين والدائنين، بما في ذلك فقدان الأصول، تغيير في الإدارة، والحاجة إلى إعادة هيكلة الأعمال.

ب. التأثيرات الاقتصادية: الإفلاس يؤثر على الثقة في الأسواق، يمكن أن يؤدي إلى تقلبات في الأسعار، ويغير من توزيع الموارد الاقتصادية.

ج. التأثيرات الاجتماعية والنفسية: يمكن للإفلاس أن يكون له تأثيرات اجتماعية ونفسية عميقة، بما في ذلك فقدان السمعة، الإجهاد، والقلق.

[1] الفقي، محمد السيد، مرجع سابقن ص32

[2] المادة الثالثة عشرة من نظام الافلاس مرسوم ملكي رقم (م/50) وتاريخ 28/5/1439هـ 1- دون الإخلال بأحكام الأنظمة ذات العلاقة، للمدين التقدم إلى المحكمة بطلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية في أي من الحالات الآتية:
أ- إذا كان من المرجح أن يعاني من اضطرابات مالية يخشى معها تعثره.
ب- إذا كان متعثراً.
ج- إذا كان مفلساً.
2- لا يجوز للمدين التقدم بطلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية إذا كان سبق له الخضوع إلى هذا الإجراء أو إلى إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين خلال (الاثني عشر) شهراً السابقة لطلب افتتاح الإجراء.

[3] المادة الخامسة عشر من نظام الافلاس من مرسوم ملكي رقم (م/50) وتاريخ 28/5/1439هـ

[4] المادة السابعة عشر من نظام الافلاس من مرسوم ملكي رقم (م/50) وتاريخ 28/5/1439هـ

CC BY

والإفلاس هو حدث مالي وقانوني جوهري يمكن أن يكون له تأثيرات بعيدة المدى على الشركات، الأفراد، والاقتصاد ككل، ولا يقتصر تأثير الإفلاس على الجوانب المالية فحسب، بل يمتد إلى تأثيرات اجتماعية ونفسية مهمة، في هذا الفرع، نهدف إلى استكشاف كيف يمكن للإفلاس أن يغير مسار الشركات، يؤثر على الأفراد من نواحي مختلفة، وكيف يؤثر على الاقتصاد الكلي، وسنتطرق إلى تأثيراته المباشرة وغير المباشرة، وسننظر في الطرق التي يمكن بها للإفلاس أن يحدث تغييرات جذرية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

أولا) تأثير الإفلاس على الشركات:

- تأثير الإفلاس على شركة معينة يتجاوز مجرد فقدان الأصول أو تغيير الإدارة. يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة من قبل العملاء والموردين، مما قد يؤثر على العلاقات التجارية بشكل عام.
- الشركات المفلسة قد تواجه صعوبة في الحصول على تمويل في المستقبل، مما يؤثر على قدرتها على التوسع أو الاستثمار في الابتكارات.
- الإفلاس يمكن أن يؤدي أيضًا إلى تسريح العمال، مما يؤثر على الاقتصاد المحلي ويزيد من معدلات البطالة.

ثانيا) تأثير الإفلاس على الأفراد:

- بالنسبة للأفراد، يمكن أن يكون الإفلاس تجربة مرهقة عاطفيًا وماليًا. يمكن أن يؤدي إلى فقدان الممتلكات الشخصية ويؤثر سلبًا على القدرة الائتمانية للفرد.
- الإفلاس يمكن أن يكون له تأثيرات اجتماعية كبيرة، مثل الإحراج أو النبذ، وقد يؤثر على العلاقات الشخصية والمهنية.
- يمكن أن يؤدي الإفلاس أيضًا إلى الضغط النفسي والقلق، مما يؤثر على الصحة العقلية والرفاهية العامة للفرد[1].

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية للإفلاس وتدابير الحماية الاجتماعية

الإفلاس لا يؤثر فقط على الجوانب المالية والقانونية، بل يمتد تأثيره أيضاً إلى البُعد الاجتماعي ويمكن أن يكون للإفلاس تأثيرات عميقة على المكانة الاجتماعية للأفراد والشركات، ويؤثر على طريقة تفاعلهم مع محيطهم والمجتمع، في هذا الفرع، سنستكشف الآثار الاجتماعية للإفلاس، مثل تغير العلاقات الشخصية والمهنية، وكيف يمكن أن يؤثر على الصحة النفسية للأفراد، وكما سنبحث في تدابير الحماية الاجتماعية التي يمكن أن تساعد الأفراد والعائلات المتأثرة بالإفلاس، وهذا البحث يهدف إلى فهم كيف يمكن للمجتمعات والأنظمة الاجتماعية تقديم الدعم اللازم لمواجهة هذه التحديات.

أولا) الآثار الاجتماعية للإفلاس:

- تأثير على السمعة والمكانة الاجتماعية: الإفلاس يمكن أن يؤثر بشكل كبير على سمعة الأفراد والشركات. قد ينظر إليهم المجتمع بنظرة سلبية، مما يؤدي إلى تقليل فرصهم في العمل وفي العلاقات الاجتماعية والمهنية.
- الضغوط النفسية والعاطفية: يمكن أن يسبب الإفلاس ضغوطًا نفسية وعاطفية كبيرة للأفراد، مثل القلق والاكتئاب، وهذا يؤثر على الصحة العقلية ويمكن أن يؤدي إلى تدهور في العلاقات الأسرية والاجتماعية.

[1] العكيلي، عزيز، مرجع سابق، ص31

CC BY

— التأثير على العمال وأسرهم: في حالة الشركات، يؤدي الإفلاس إلى فقدان الوظائف، مما يؤثر على العمال وأسرهم، ويمكن أن يؤدي هذا إلى تغييرات جذرية في أسلوب الحياة وتحديات مالية.

ثانيا) تدابير الحماية الاجتماعية:

— برامج الدعم والمساعدة: توفير برامج دعم ومساعدة للأفراد والعائلات المتأثرة بالإفلاس، وتشمل هذه البرامج الاستشارات المالية، الدعم النفسي، ومساعدات في إعادة التوظيف.

— التشريعات الحامية: سن تشريعات تحمي المدينين من الممارسات غير العادلة وتوفر فرصًا لإعادة الهيكلة المالية والتعافي من الإفلاس.

— تعزيز الوعي: تنظيم حملات توعية لتغيير النظرة السلبية للإفلاس وتعزيز فهم أكبر لتأثيراته الاجتماعية والنفسية[1].

— دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة: تقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة لتجنب الإفلاس من خلال برامج التمويل والإرشاد.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يمكننا أن ندرك عمق وتعقيد قضية الإفلاس، وكيف أنها تمس الأفراد، الشركات، والاقتصاد بأسره، ولقد استكشفنا أنواع الإفلاس المختلفة والأسباب المتعددة التي تؤدي إلى هذه الحالة، مع التركيز على التأثيرات المالية، القانونية، الاقتصادية، والاجتماعية المرتبطة بها. من خلال فهم تطور تشريعات الإفلاس عبر التاريخ وتأثيراتها الواسعة، يمكننا تقدير الأهمية البالغة للإدارة الفعالة، التخطيط الاستراتيجي، والدعم الاجتماعي في التعامل مع مخاطر الإفلاس، وكما أن التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة تقدم مسارات بديلة يمكن أن تؤدي إلى تعافي واستدامة الشركات بدلاً من الانهيار الكامل.

نتائج البحث:

- البحث أكد على أن الإفلاس ليس مجرد وضع مالي، بل هو عملية معقدة تتأثر بعوامل متعددة تتضمن الإدارة، الاقتصاد، القانون، والعوامل الاجتماعية.
- تم التأكيد على أن تأثيرات الإفلاس تتعدى الجانب المالي لتشمل تأثيرات اقتصادية، اجتماعية، ونفسية واسعة النطاق على الأفراد والشركات والاقتصاد ككل.
- تم تسليط الضوء على كيفية تطور تشريعات الإفلاس عبر التاريخ وكيف أثرت التغيرات الاقتصادية الكبرى والعولمة على هذه التشريعات.
- تم استكشاف الإجراءات القانونية المتبعة في حالات الإفلاس وتم تقديم التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة كبدائل قابلة للتطبيق لتجنب التبعات السلبية للإفلاس الكامل.

توصيات البحث:

- يوصى بأن تعمل الشركات على تعزيز قدراتها الإدارية وتحسين استراتيجياتها المالية لتجنب الوقوع في الإفلاس.
- يجب على الشركات والأفراد تطوير خطط وقائية واستراتيجيات لإدارة الأزمات المالية لتقليل خطر الإفلاس.
- يوصى بأن تستمر الحكومات والهيئات التشريعية في تحديث وتعديل تشريعات الإفلاس لتعكس التغيرات في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية.

ومن خلال هذا البحث، يتضح أن الإفلاس يعد قضية معقدة تتطلب فهماً دقيقاً ومتعدد الجوانب، والتعامل معه يتطلب جهوداً متكاملة تشمل الإدارة الجيدة، التخطيط الفعال، والدعم القانوني والاجتماعي.

[1] الحسيني، مدحت محمد، مرجع سابق، ص21

CC BY

المصادر والمراجع

أولا) التشريعات:

1. النظام التجاري (نظام المحكمة التجارية) 01/01/1350 هـ الموافق : 1931/05/18 مـ انظر:
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/Viewer/8c70602b-42d2-41e0-aa64-c7a3d0e1452c?lawId=c58ba10c-4e89-4c06-98d7-a9a700f1c706

1. نظام الافلاس ١٤٣٩ من المرسوم ملكي رقم (م/50) وتاريخ 28/5/1439هـ
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/68204119-84f1-4789-8fad-a9ec014c3788/1

ثانيا) المؤلفات:

1. بريري، مختار أحمد. "الإفلاس". دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
2. صفا، إيلي. "أحكام الإفلاس والصلح الواقي." بيروت: دار المنشورات الحقوقية، الطبعة الأولى، 1992م.
3. الحسيني، مدحت محمد. "الإفلاس." الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1993م.
4. حلمي، عباس. "الإفلاس والتسوية القضائية". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
5. القيلوبي، سميحة. "الموجز في أحكام الإفلاس". دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
6. يحي، سعيد علي. "الوجيز في النظام التجاري السعودي". المكتب العربي الحديث، 2004.
7. راشد، راشد. "الأوراق التجارية، الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري". الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
8. العيش، فضيل. "شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد". منشورات أمين، الجزائر، 2009.
9. الفقي، محمد السيد. "القانون التجاري، الإفلاس، العقود التجارية، عمليات البنوك". الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.
10. قرمان، عبد الرحمن السيد. "الأوراق التجارية والإفلاس والتسوية الواقية لأنظمة القانونية في المملكة العربية السعودية." الرياض: مكتبة الشقري، 2011.
11. ذياب، زياد صبحي. "إفلاس الشركات في الفقه الإسلامي والقانون: دراسة مقارنة". دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
12. العكيلي، عزيز. "الوسيط في شرح القانون التجاري، أحكام الإفلاس والصلح الواقي دراسة مقارنة". دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
13. بلعيساوي، محمد الطاهر وباطلي غنية. "قانون الإجراءات الجماعية: الإفلاس والتسوية القضائية: دراسة مقارنة". دار هومه، الجزائر، 2016.
14. بن زارع، رابح. "مبادئ القانون التجاري: نظرية الأعمال التجارية، نظرية التاجر". درا العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2014.
15. عبد الخالق، جودة. "الأزمة المالية المعاصرة: جذورها وتأثيراتها على مصر." مجلة مصر المعاصرة.
16. عبدالعزيز عبدالوهاب الشهري، "حق استرداد الحصص في الشركة ذات المسؤولية المحدودة"، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، طبعة عام 1426هـ.